بين عودة سوريا الصامدة وتراجع النفوذ الأمريكي العالمي.. الأوراق تختلط في المنطقة

ليلى نقولا
أستاذة العلاقات الدولية

في خطوة ستؤدي إلى خلط الأوراق في منطقة الشرق الأوسط ككل، أقر مؤتمر وزراء الخارجية العرب عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وبعدها مباشرة استأنفت المملكة العربية السعودية علاقتها القنصلية مع سوريا. وفي وقت متزامن، انعقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في موسكو بين كل من روسيا وإيران وسوريا وتركيا، لبحث مسار المصالحة، وإيجاد حل للعلاقات التركية-السورية.

ورداً على هذين المسارين المنفصلين لحلّ النزاع في سوريا، أعلن نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، فيدانت باتيل، إن الولايات المتحدة "لن تطبّع العلاقات مع نظام الأسد، كما أننا لا ندعم تطبيع الآخرين للعلاقات مع دمشق". وأضاف: "لقد أوضحنا ذلك جلياً لشركائنا... الولايات المتحدة تعتقد أن الحل السياسي المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لهذا الصراع في سوريا". وفي مسار متوازٍ، قدّم نواب من الكونغرس الأميركي، مشروع قانون لمنع الإدارة الأميركية من الاعتراف بأي حكومة سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد، أو تطبيع العلاقات معها، ويطالب بتوسيع "قانون قيصر لتعزيز قدرة الإدارة الأميركية على تهديد الدول الأخرى التي تطبّع العلاقات مع سوريا وفرض عقوبات عليها".

لا شكّ في أن مناقشة قرار كهذا أو تقديمه لا يعني بالفعل القدرة على تمريره في الكونغرس الأميركي، وحتى لو استطاع مقدّمو هذا المشروع الحصول على أغلبية مؤيدة لتمريره في الكونغرس، فهذا لا يعني قدرة الكونغرس على فرضه على الإدارة الأميركية التي يجب عليها أن توازن بين الاعتبارات الشعبوية في الداخل، وبين مصالح الولايات المتحدة في الخارج. بالمبدأ، لا تختلف الإدارة الأميركية في خطابها المعلن حول "التطبيع مع الأسد" عن مشروع القانون المقدم إلى الكونغرس، لكن موضوع "تهديد الدول المطبّعة (الدول العربية وتركيا) بالعقوبات، لم يعد بإمكان الأميركيين القيام به، في ظل التطورات العالمية بعد الحرب الأوكرانية، ودخول الصين لاعباً أساسياً في المنطقة. وفي ردٍ على عسكرة شرق آسيا وتحضير مسرح الحرب لصراع مع الصين، تقوم الصين بسياسة هجومية بالتوسع العالمي خارج حدودها، وذلك عبر السعي لعدم الاكتفاء بالنفوذ الاقتصادي والسياسي في العالم بل التحوّل إلى نفوذ عسكري-أمني متزايد، ومن هذه المناطق التي تتطلع إليها بكين، منطقة الخليج الفارسي لما تحتويه من موارد استراتيجية هامة، تحتاجها الصين لنمو اقتصادها.

خلال خطابه في قمة مجلس تعاون الصين ودول الخليج الفارسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، دعا الرئيس الصيني دول الخليج الفارسي للانضمام إلى "مبادرة الأمن العالمي" الصينية، وأعلن أن "الصين ستواصل دعم دول مجلس تعاون الخليج الفارسي بحزم في حماية أمنها، ودعم جهود دول المنطقة لحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور وبناء هيكل أمني جماعي". وبالفعل، ساهمت الصين بقوة في دعم السلام في المنطقة عبر رعاية حوار إيراني – سعودي، والتوصل إلى آلية لحلّ الخلافات بين ضفتي الخليج الفارسي. لذلك، تدرك الإدارة الأميركية أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن لا تعطي ذرائع للدول العربية للتفتيش عن مصالحها الأمنية بعيداً عن الولايات المتحدة، إذ حينها ستجد دول الخليج الفارسي أمامهم الصين المستعدة لأن تمنحهم ما يريدون من دون التدخل في شؤونهم الداخلية، ما يعني إمكانية أن تصبح "مبادرة الأمن العالمي" الصينية منافساً للهيكل الأمني الذي أقامته الولايات المتحدة في الخليج الفارسي سابقاً.

> مع تراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة، وتراجع معه قدرتها على تهديد الدول أو فرض سياسات معينة عليها، تبدو الصين مستعدة لملء أي فراغ استراتيجي أو أمني تتركه الولايات المتحدة الأميركية

ما هي «مبادرة الأمن العالمي» الصينية؟

في نيسان/أبريل من عام ٢٠٢٢، في خضم الانشغال العالمي بالحرب الأوكرانية، أعلن الرئيس الصيني خلال مؤتمر في آسيا، عن مبادرة صينية لحفظ الأمن العالمي. وفي شباط/فبراير من عام ٢٠٢٣، أعلنت الخارجية الصينية ورقة تتضمن تفاصيل "مبادرة الأمن العالمي"، والتي تتضمن ٦ مبادئ أساسية، تجدد فيها الصين ما هو معروف في سياساتها الخارجية، وهي: الالتزام بالتعاون الدولي، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل، والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، والأهم هو " الأمن للجميع"، وهو المبدأ الجديد الذي تصرّ عليه كل من الصين وروسيا. ومبدأ "الأمن للجميع"، يعني أن الأمن العالمي غير قابل للتجزئة، ويجب أخذ المخاوف الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد. وعليه، يجب ألا يأتي حفظ أمن دولة على حساب أمن الدول الأخرى، لذا يجب على أي دولة، أثناء سعيها لتحقيق أمنها أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المعقولة للآخرين.

وعليه، تبدو الصين مستعدة لملء أي فراغ استراتيجي أو أمني تتركه الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي، إن أي تهديد بعقوبات أميركية على دول الخليج الفارسي أو تركيا لتواصلها مع الرئيس السوري بشار الأسد (كما يدعو مشرعون في الكونغرس)، لا يبدو عقلانياً أو منطقياً أو مفيداً للأميركيين في المنطقة. والأهم، لا يبدو متناسباً مع قدرات الولايات المتحدة التي بدأ يتراجع نفوذها العالمي، وتتراجع معه قدرتها على تهديد الدول أو فرض سياسات معينة عليها، والدليل ما شهدناه في الضغوط الأميركية على العديد من الحلفاء لقطع العلاقة مع روسيا والاشتراك في نظام العقوبات الغربية، وحظر استيراد النفط والغاز منها، وهو ما تمرد عليه عدد من الدول الحليفة للغرب والولايات المتحدة في العالم، في تأكيد واضح على تراجع الهيمنة الأميركية في العالم.

هل تفضّل دول الخليج الفارسي فوز إردوغان.. ولماذا؟

عباس الجمري
كاتب ومحلل سياسي

لم يكن انفصال دول الخليج الفارسي - ما عدا قطر وعمان-عن تركيا بعد سنوات قليلة من الأزمة السورية أمراً سهلاً، كان التحالف عميقاً جداً، اختلفوا في التفاصيل، ومن ثم اختلفوا في الساحة اليمنية، بعد فشل مشاريع واشنطن في المنطقة، فآل المآل إلى اشتداد الخلافات بين الحلفاء إلى أن تطاير أوارها بعد مقتل خاشقجي في السفارة السعودية بأسطنبول عام ٢٠١٨. وعودة العلاقات مع تركيا، ومن ثم مع سوريا وإيران، أكدت أن مشاريع الولايات المتحدة الأميركية قد فشلت فعلاً، ولا سيما أنّ الأخيرة فقدت نصف هيبتها بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا، وتدافع الدول الوازنة في العالم لتدشين نظام اقتصادي جديد يعتمد العملات المحلية بدل الدولار. كلّ ذلك يعني أن المخاضات المتباينة قد جعلت دول الخليج الفارسي يفضّلون الرئيس التركي رجب طيب إردوغان رئيساً للجمهورية التركية، لا لأنّ ثمة وصالاً شخصياً مع الرئيس الحالي يطغى على المشهد، حيث لا يمثّل ذلك قيمة في عالم السياسة، ولا لأن إردوغان الأكثر وفاءً بالتزاماته تجاه دول الخليج الفارسي، ولذلك يفضّلونه، بل لأن لديه-إلى جانب أخطائه الكثيرة- حنكة المناورة البراغماتية.

هذه الحنكة تجعل التفاهم معه يسيراً ، إلى جانب أن إردوغان بخلاف المرشحين المتنافسين معه في الانتخابات الحالية، لا يزال يتطلّع إلى الخارج وإلى مصالح تركيا كدولة إقليمية واسعة وممتدة، وهذا يتطلّب حتماً عملاً دؤوباً مع الشركاء الإقليميين لتنضيج الدور التركي. رغم ذلك فإن العقبات أمام إردوغان داخلياً قد تقلق دول الخليج الفارسي الذين لا يريدون رئيساً عنصرياً يستلم مقاليد الحكم وينغلق على الداخل، فتفقد الدول الأخرى عنصر التعاون كما هو الحال مع الرئيس الحالي. وهذا لا يعني أنه ليس ثمة إيجابية في المترشحين المنغلقين بالنسبة لدول الخليج الفارسي، لكن ضرر الانغلاق التركي أكبر من نفعه، وهذا محسوب في وقت حساس كالوقت الذي يمر به العالم، خصوصاً مع الوضع الاقتصادي الرديء والذي يتطلّب شراكة حثيثة في حوض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب، لكي لا تصل شرارة المعضل الاقتصادي العالمي إلى دول الخليج الفارسي، وإن وصل دخانه وخنق بعض القطاعات. ومن نافلة القول الإشارة إلى أهمية تركيا بالنسبة لدولة قطر، والتي ساهمت في إفشال المقاطعة دول الخليج الفارسي والتي استمرت أكثر من ثلاث سنوات بدءاً من منتصف٢٠١٧، ما دفع السعودية والإمارات إلى مراجعة مقاطعتهم والتغاضي عن الشروط التي وضعوها، وإعلان إعادة العلاقات كاملة معها في قمة العلا بجدة في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٢١.

تمتين دول الخليج الفارسي العلاقات مع تركيا وإيران ولو بشكل مؤقت، يعد ضرورة كبيرة لدول الخليج الفارسي، في ظل تراجع أميركي واضح في المنطقة، ما يعني أن الانتخابات الرئاسية التركية قد تشكّل محطة ترقّب لدول مجلس التعاون عموماً وللسعودية خصوصاً. وتمثّل الجالية التركية حيثية وازنة في سوق العمل لدول الخليج الفارسي، وبحسب إحدى الإحصائيات، فإنّ ٢٣٠٠٥ ناخبين أتراك موجودون في السعودية، و١٢٧٥٧ في الإمارات العربية المتحدة، فيما تحتل قطر المرتبة الثالثة من حيث عدد الناخبين الأتراك القاطنين فيها، إذ يبلغون ١٠٨٦٨ ناخباً، وتأتي الكويت في المرتبة الرابعة ويصل عدد الناخبين إلى ٤٧٢٥، فيما يتقارب عدد الناخبين في كل من عمان والبحرين، وعددهم ١٣٩٥ و١٣٥٩ على التوالي. وقد أدلى الناخبون الأتراك بأصواتهم في مهجرهم دول الخليج الفارسي، وسُجّلت توجّهات متفاوتة لمرشحيهم، فيما طغى المزاج العام التركي في دول الخليج الفارسي على اختيار الرئيس التركي الحالي.

> أدلى الناخبون الأتراك بأصواتهم في مهجرهم في دول الخليج الفارسي، وسُجّلت توجّهات متفاوتة لمرشحيهم، على اختيار الرئيس التركي الحالي

وربما يؤدي الإعلام المحلي لكل دولة-سواء كان مقروءاً أو مكتوباً-دوراً بارزاً في التأثير، إلى جانب الإعلام التركي. ورغم تدهور الليرة التركية بسبب الإجراءات التي قام بها إردوغان منذ أكثر من عامين، حيث فقدت ٤,١٪ من قيمتها مقابل الدولار، وأجرى عملية تغييرات جذرية في تركيبة البنك المركزي في بلاده، ألا أن احتدام المنافسة بقي إلى الأيام الأخيرة.

ما يعنينا هنا ليس قراءة الشأن الداخلي، بقدر ما هو قراءة شأن تركيا بعيون دول الخليج الفارسي، إلّا أنّ تأثّر وتأثير الجانبين يبدو واضحاً ومنطقياً، لأن القلق في الأسواق الناشئة والمستثمرين الجدد في تركيا يعم كل قطاعات الاستثمار. وبناءً على ذلك، فإن نضوج دول الخليج الفارسي وإردوغان على السواء بسبب التجارب الفاشلة التي مروا بها، جعلتهم حريصين على اتباع استراتيجية مختلفة، وهذه الاستراتيجية تدفعهم دفعاً للتعاون مع بعضهم من جهة، والتعاون مع إيران وسوريا من جهة أخرى. طبعاً لا يمكن فتح زوايا التفاؤل على مصاريعها بشأن تغيّر رؤيتهم للقضية الفلسطينية ومبدأ المقاومة، لأن ذلك يعد إفراطاً في التفاؤل وتفريطاً في قراءة السمت الواقعي الذي اتسموا به، بل والذي لا يمكن أن يخرجوا عنه بشكل ثوري وفجائي.

التحليل الإخباري

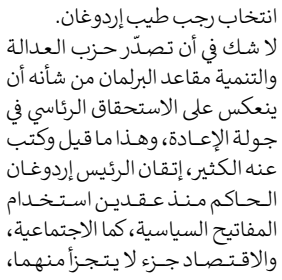

لماذا فشلت المعارضة التركية في الفوز بأصوات أكثر؟

رانا ابي جمعة

بخلاف الحملة الانتخابية التي كانت أشبه بإعلان حرب سياسية بين الأطراف المتخاصمة في تركيا، كان اليوم الانتخابي هادئاً، رغم تسجيل بعض الحوادث هنا وهناك، إلا أنها لا تذكر مقارنة بالتصريحات التي أقل ما يقال عنها إنها كانت تحمل الكثير من التهديد والوعيد. أما الانتخابات الرئاسية، فقد أعلنت هيئة الانتخابات التركية أن جولة الإعادة ستُجرى في ٢٨ أيار/مايو، ما يعني أن علينا انتظار أسبوعين آخرين لمعرفة هوية رئيس جمهورية تركيا المقبل، وأغلب الظن أنّه سيعاد انتخاب رجب طيب إردوغان.

لا شك في أن تصدّر حزب العدالة والتنمية مقاعد البرلمان من شأنه أن ينعكس على الاستحقاق الرئاسي في جولة الإعادة، وهذا ما قيل وكتب عنه الكثير، إتقان الرئيس إردوغان الحاكم منذ عقدين استخدام المفاتيح السياسية، كما الاجتماعية، والاقتصاد جزء لا يتجزأ منهما، والمفاتيح نفسها ستعاد إلى الخدمة في الطريق إلى القصر الرئاسي من جديد؛ القصر نفسه الذي قالت المعارضة يوماً ما إنّه يكلف تركيا مليون دولار يومياً، واصفة إردوغان بأنه "أغلى رئيس في العالم". إضافةً إلى ما سبق، هناك ملاحظات لا بدّ من أن تسجل بالنسبة إلى المرشحين الرئاسيين:

أظهر إردوغان، رغم تراجعه عن انتخابات العام ٢٠١٨ (٥٢,٥٩٪)، أنه لا يزال يملك القوة والتأثير، إذ حصل على ٤٩,٩٥٪ من الأصوات، رغم الأزمة الاقتصادية والزلزال الكارثي الذي ضرب جنوب شرق البلاد وتوحد المعارضة في وجهه. كما أن خطابه السياسي والدعائي لا يزال يلقى قبولاً، بل إنه يلقى ترحيباً لدى نصف المجتمع التركي. وهنا تظهر أصواته الآتية من منطقة البحر الأسود.

لقد أظهرت الأرقام أن جزءاً يسيراً من المجتمع يميل إلى الخطابات الدينية والحديث من قلب كنيسة آيا صوفيا كجامع وزيادة الحد الأدنى للأجور ووعود إعادة الإعمار (تصدر حزب العدالة والتنمية في تلك المناطق). بالنسبة إلى المرشح الرئاسي الآخر، وهو مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو، الحاصل على ٤٤,٨٨٪، يمكن تسجيل تقدمه في المناطق المحاذية لبحر إيجه، وبالتالي في كل من إسطنبول، وأنقرة، وإزمير، ومرسين، وأضنة، وهاتاي، وشرق الأناضول، وفي بعض مناطق غرب الأناضول (شانكاليه/بالكيسير/مولا وديونيزليه)، وفي ٣ مقاطعات في تراقيا.

التقدم في هذه المدن بالتحديد وهذه المناطق والنسبة التي حصل عليها مرشح المعارضة تقول إن الناس يودون تغيير النظام وحكم الرجل الواحد الممثل بإردوغان، كما تقول المعارضة، ولكن! من الواضح عدم حصول كليجدار أوغلو "الكردي - العلوي" على دعم مطلق من القاعدة الشعبية لحزب الجيد بسبب خلفية الحزب القومية، فيما كانت أصوات الكرد تصبّ بأغلبيتها العظمى لمصلحته.